

ملاحة التشطي: تحسين حرية التنقل في درعا، جنوب سوريا

على الرغم من توقيع العديد مما يسمى باتفاقيات السلام والمصالحة بين قوات النظام السوري، والمعارضة في درعا منذ عام 2018 إلى عام 2021، إلا أن الدلائل تشير إلى أن سلامة الإنسان قد تراجعت في المنطقة الجنوبية، وأن حرية التنقل هو حق لا يمكن للسوريين سوى أن يحلموا بعيشه.

نساء يمشين أمام مسجد تضرر خلال اشتباكات بين الثوار وقوات النظام في مدينة درعا جنوب سوريا (أيلول / سبتمبر 2021). الصورة: سام الحريري / وكالة فرانس برس



التوصيات

للحكومة السورية

- تقليل التواجد العسكري والأمني في محافظة درعا، لاسيما من خلال تقليل عدد نقاط التفتيش المحيطة بمدخل المدن الرئيسية.
- تشكيل فرق مشتركة مع الفيلق الخامس للقيام بتشغيل وتنظيم نقاط التفتيش. كما يجب على هذه الفرق أن تضم عضواً واحداً من النساء على الأقل – للحد من مخاطر العزلة على فرق الأمن التي يهيمن عليها الذكور – للقيام بعمليات التفتيش الجسدية للنساء.
- تشكيل دوريات مشتركة مع الفيلق الخامس للسيطرة على انتشار الجماعات المسلحة والحد من الأنشطة الإجرامية في الطرق الفرعية.

لروسيا كضامن للسلام السوري

- مراقبة ممارسات العسكريين تجاه المدنيين عند نقاط التفتيش، في محاولة لوقف المضايقات والابتزاز والاعتقالات التعسفية.
- يتوجب على مركز المصالحة الروسي في سوريا القيام بتسهيل والإشراف على المناقشات بين القوات الحكومية السورية والفيلق الخامس للاتفاق على العدد الدقيق لنقاط التفتيش ومواقعها الموزعة في درعا، بالإضافة إلى تشكيل فرق مشتركة لتشغيل وتنظيم عمل نقاط التفتيش.

للمجتمع الدولي

- تنفيذ الإصلاحات الضرورية لظروف وعمليات إيصال المساعدات، بهدف إعادة الأنشطة الإنسانية إلى جنوب سوريا. كما يجب أن تكون أولوية هذه الإصلاحات هي اعتماد استراتيجيات عالية المرونة ومبتكرة وتعاونية وغير خاضعة للمراقبة للوصول إلى المحتاجين.
- استمرار الضغط على النظام السوري للالتزام باحترام حقوق الإنسان للمواطنين السوريين المتواجدين في المناطق التي عادت إلى سيطرته.

السياق

والخطف مقابل فدية. وقد انتشرت هذه الجماعات، التي لم يتضح انتماءاتها، بعد ما يسمى باتفاقية السلام التي تم توقيعها منتصف عام ٢٠١٨، والتي تعيق بشكل كبير تنقل المدنيين، خاصة من شرق المحافظة إلى غربها وشمالها. ويُعرف الطريق الذي يربط بلدتي حبيب وأم ولد بريف درعا الشرقي تحديداً بخطرته، وكذلك الطرق المحلية التي تربط بين محافظتي درعا والقنيطرة.

يقوم العسكريون العاملون في نقاط التفتيش الواقعة تحت سيطرة الحكومة السورية بتسييل حرية التنقل. فمن الصعب عبور نقطة تفتيش دون مطالبتك بدفع الضرائب والإتاوات لتسهيل المرور أو لتجنب عمليات التفتيش المطولة، أو الأسوء من ذلك، الاعتقال. قد يؤدي رفض دفع الرشاوى إلى الاعتقالات. وتُعرف بعض نقاط التفتيش بهذه الممارسات، مثل نقطة تفتيش منكت الحطب الموجودة على الطريق بين درعا ودمشق والواقعة تحت سيطرة الفرقة الرابعة والأمن العسكري للنظام السوري.

بالإضافة إلى انعدام الأمن الجسدي والنفسي، فإن هذه التحديات التي تواجه حرية التنقل في محافظة درعا لها عواقب وخيمة على عدد من الدوافع الرئيسية لعودة السلام الدائم، مثل الأنشطة التجارية والاقتصادية، والثقة والتماسك الاجتماعي، ومؤسسات العدالة والأمن.

المجموعات المعرضة للخطر

أصبح الخوف من الاعتقالات التعسفية على أحد الحواجز العسكرية والتعرض للعصابات المسلحة في الطرق الفرعية، أكبر مصدر قلقٍ آمنٍ للغالبية العظمى من السوريين في محافظة درعا، بغض النظر عن العرق والجنس والعمر والموقف السياسي.

إن المرور عبر نقاط التفتيش العسكرية هو أعلى خطورة بالنسبة للذكور مقارنة بالإناث وذلك لأن عددًا كبيرًا من الرجال (معظمهم من الشباب) أكثر عرضة لأن يكونوا مطلوبين من قبل قوات النظام لرفضهم أو فشلهم في أداء الخدمة العسكرية الإجبارية و/أو التجنيد الإجباري. ومع ذلك، غالبًا ما يتم اعتقال النساء كوسيلة للضغط على أفراد أسرهن الذكور المطلوبين.

في حين أن النساء أقل عرضة للتفتيش أو الاعتقال بشكل مكثف، إلا أنهن يعانين من عدم وجود نساء عسكريات عند نقاط التفتيش. غالبًا ما تكون عمليات التفتيش أمرًا محرجًا ومزعجًا للنساء، خاصة إذا سافرن دون مرافق.

النشطاء المدنيون الكوادر الإعلامية، والعاملين في المجال الإنساني تحديداً معرضون للخطر لعملية عبور نقاط التفتيش. يملك العسكريون في نقاط التفتيش قوائم بأسماء الأشخاص

نتج عن النزاع السورية تقسيم البلاد إلى عدة مناطق سيطرة. وقد أدى هذا التقسيم في كل من السلطة والأراضي إلى عزل المجتمعات السورية عن بعضها. وبعد أن أصبحت الحرب أمراً طبيعياً وتعطلت المفاوضات، أصبحت إمكانية التنقل أمراً أساسياً قد ينجح في ترميم الانقسامات وتعزيز التفاعلات، وبالتالي سيؤدي إلى تعزيز أشكال السلام المحلي

يُزعم أنه في جنوب البلاد، قد تمكنت ما تسمى باتفاقات المصالحة الموقعة من قبل قوات النظام وجماعات المعارضة بين ٢٠٢٨ ٢٠٢١ من معالجة الانقسام. نظرياً، المناطق سيطرة النظام السوري قد عادت تحت الإشراف الروسي. لكن الواقع أكثر تعقيداً. حيث تمت مناقشة العواقب المترتبة على السلام المفروض وانتقادها، وخاصة العواقب المتعلقة بالتهجير القسري وموجات اللاجئين. وبالرغم من ذلك، فلم يتم توجيه الاهتمام الكافي إلى التنقلات اليومية للسوريين الذين يعيشون في مناطق يفترض أن السلام قد عاد إليها.

وأكدت إيران وروسيا وتركيا في إطار عملية أستانا للسلام على الحاجة إلى تهيئة الظروف الملائمة لحرية تنقل السكان المحليين. وبالرغم من ذلك، فقد دفعت الحرب في أوكرانيا روسيا إلى الانفصال المستمر عن الجنوب السوري. وقد قوبل هذا الانسحاب – من الالتزام بالتنفيذ طويل الأمد لاتفاقات السلام والاستجابة الإنسانية – إلى تزايد الجماعات والعصابات المسلحة.

وبناءً على هذه الملاحظات، يبحث هذا الموجز في التحديات والاستراتيجيات التي يواجهها السوريون للتعامل مع التقسيم في محافظة درعا. ويُظهر هذا الموجز أن السلام المفروض وقيام روسيا بمنح الأولوية لمصالحها الجيوسياسية قد أثر بشكل كبير على الأمن الإنساني وعلى حقوق الإنسان للسكان المحليين، فضلاً عن العمل الإنساني. وهذا يستدعي تغيير مطالب وتحركات المجتمع الدولي والمجتمع الإنساني تجاه النظام السوري والدول الضامنة لعملية السلام السورية.

حرية تنقل الناس – التحديات

يواجه السوريون المقيمون في محافظة درعا عدة تحديات أمام تنقلهم عبر المحافظة.

تنتشر في الطرق الرئيسية العديد من نقاط التفتيش التي تقع تحت سيطرة قوات النظام السوري. إلى جانب العمليات المنظمة للتفتيش والتحكم في وثائق الهوية، تُعرف قوات النظام بممارساتها العنيفة تجاه المدنيين، بما في ذلك المضايقة والابتزاز والاعتقالات التعسفية.

يتم اقتحام الطرق الفرعية من قبل الجماعات المسلحة والعصابات التي تقوم بأنشطة إجرامية مثل القتل والسرقة

عن اسم المسافرين (إذا كان هو أو هي مطلوباً) أو "نسيان" فحص السيارة وركابها.

في معظم الحالات، يتجنب السوريون السفر ببساطة. لا تزال خطوط السيطرة تتوافق مع مناطق الأمان في درعا. ونتيجة لذلك، أصبح السكان سجناء مدهم أو قراهم. إن غياب حرية التنقل يمنع السوريين من إعادة بناء نسيجهم الاجتماعي واستعادة الأماكن العامة.

حرية نقل المساعدات – التحديات

منذ عودة محافظة درعا تحت سيطرة النظام السوري، حُرمت هذه المناطق من المساعدات الإنسانية. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن المملكة الأردنية الهاشمية المجاورة توقفت عن منح تراخيص إرسال مساعدات إلى سوريا من المملكة. كما أن عملية الحصول على التراخيص من النظام السوري هي عملية معقدة وطويلة ومكلفة. أخيراً، تم حظر منظمات المجتمع المدني التي كانت تعمل في المنطقة خارج سيطرة النظام قبل عام 2018، وأضيف موظفوها إلى قائمة المطلوبين رغم توقيع ما يسمى باتفاقات المصالحة.

يؤثر قانون قيصر والعقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام السوري بشكل مباشر على إيصال المساعدات الإنسانية في محافظة درعا. والعقبة الأخرى هي إغلاق معبر الأمم المتحدة للحدود ما بين الأردن ودرعا بعد استخدام روسيا والصين حق النقض في مجلس الأمن.

قد فشلت محاولات التفاوض على النقل الآمن وتوزيع المساعدات (ضد السرقة والاعتداءات) مع روسيا والجماعات المسلحة في محافظة درعا.

تقدم مجموعة صغيرة من المنظمات العاملة تحت رعاية النظام السوري – مثل الهلال الأحمر السوري ومجلس كنائس الشرق الأوسط – مساعدات قليلة على شكل سلال غذائية. وقد اختفت فرص العمل والخدمات التي كان يوفرها المجتمع المدني قبل ٢٠١٨.

بينما كانت "خصخصة تقديم المساعدات" الواقعة في أيدي العديد من منظمات المجتمع المدني قبل عام ٢٠١٨ تقوم بتعزيز المنافسة الشريفة، فإن تأمين المساعدات تحت سيطرة النظام السوري قد قلل من معايير تقديم المساعدات بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، فإن المنتجات الغذائية المقدمة ليست مناسبة للاستهلاك البشري.

ساهمت ندرة المساعدات والخدمات الإنسانية بشكل مباشر في زيادة التوترات الاجتماعية والأنشطة غير القانونية مثل السرقات الصغيرة والجرائم، ولكن أيضاً تطوير اقتصاد مواز تهيمن عليه تجارة المخدرات. هناك شواهد على أن النظام

المعروفين أو المشتبه بأعمالهم ضد مصالح النظام السوري ويستخدمون هذه القوائم لتنفيذ الاعتقالات. إذا خاطر النشاط المدنيون والعاملون في المجال الإنساني بعبور نقاط التفتيش، فغالباً ما يتعرضون للاحتجاز أو دفع مبالغ كبيرة من المال لتجنب الاعتقال.

إلى جانب الأمن الجسدي والنفسي، وتداول الناس، فإن التجار والمزارعين معرضون للخطر مالياً. قد أدى خضوع البضائع لعمليات تفتيش صارمة وضرائب عالية وتدهور الوضع الاقتصادي في جنوب سوريا إلى تفاقم ممارسات الابتزاز عند نقاط التفتيش. هذا يقلل بشكل كبير من إمكانات التجارة المحلية داخل المحافظة.

ومع ذلك، فقد انتشر الفساد والارتشاء إلى جميع مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية. إن العبء المالي المفروض على التجار عند نقاط التفتيش هو مجرد غيض من فيض.

حرية تنقل الناس – الاستراتيجيات

يعد استئجار سيارة خصوصية من أكثر وسائل السفر أماناً في درعا، وذلك لأنها لا تخضع للتفتيش عند نقاط التفتيش العسكرية. تشير السيارات الخاصة إلى المركبات العسكرية التي يقدم أصحابها خدمات النقل مقابل رسوم (عالية).

يعتمد عدد من السوريين الذكور على أفراد أسرهم من الإناث – مثل الزوجات أو البنات – لأداء المهام الإدارية التي تتطلب السفر إلى المراكز الحضرية (أي طلب وثائق الهوية). وبالفعل، فإن النساء بشكل عام أقل عرضة للخضوع لعمليات تفتيش واعتقالات طويلة.

يعتمد السوريون المقيمون في محافظة درعا على الطبيعة القبلية للمنطقة والمكانة الاجتماعية للأفراد الذين تربطهم علاقات جيدة بالعسكريين عند نقاط التفتيش لتسهيل حركة البضائع. وينطبق هذا بشكل خاص على الأطباء الذين عملوا في مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة قبل ٢٠١٨ والذين يخشون السفر إلى المدن الرئيسية لشراء المواد الطبية. فبدلاً من ذلك، يدفعون لشخص وسيط لاستيراد المواد من المراكز في المدن. كما تلعب الشخصيات المحلية دوراً رئيسياً في التفاوض على إطلاق سراح السجناء الذين تم اعتقالهم أثناء عبورهم نقاط التفتيش.

يستغل السوريون تسهيل حرية التنقل كآلية للحماية. تحظى هذه الاستراتيجية بشعبية لدى عامة الناس، لا سيما المطلوبين بتهم أعمال الإغاثة المدنية (للمعمل في المجال الإنساني في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة قبل ٢٠١٨). يقوم مستخدمو وسائل النقل الخاصة والعامة بتقديم الرشاوى. حيث يتم الدفع للموظفين العسكريين عند نقاط التفتيش إما للتغاضي

السوري لا يدرك هذا الاقتصاد الموازي فحسب، بل إنه يستفيد منه كذلك.

المساعدة الإنسانية مشروطة بحيازة دفتر العائلة وبطاقة الهوية. ومع ذلك، فإن العديد من السوريين غير قادرين على الحصول على مثل هذه الوثائق لأسباب أمنية، وقانون الأحوال المدنية الجديد الصادر في مارس 2021 يعقد عملية تجديد الهوية لكثير من السوريين داخل وخارج البلاد.

حرية نقل المساعدات – الاستراتيجيات

تقوم مجموعة صغيرة من المنظمات التي تعمل تحت رعاية النظام السوري - مثل الهلال الأحمر السوري وكنائس الشرق الأوسط - بتقديم مساعدات قليلة. تعتمد الإغاثة الإنسانية بشكل أساسي على التضامن المجتمعي، وخاصة التبرعات التي يقدمها السكان المحليون والمغتربون، والمبادرات المجتمعية.

لا يزال عدد قليل من المنظمات والأفراد المتمركزين خارج سوريا قادرين على إجراء تدخلات إنسانية في محافظة درعا دون جذب أي انتباه. إن التزامهم بالوصول إلى الأشخاص المحتاجين والمرونة والممارسات الإبداعية في تقديم المساعدات هي مهارات مهمة للعمل في البيئات المعقدة حيث يتم تسييس المساعدات الإنسانية بكثرة واستخدامها كورقة مساومة.

يستخدم تسييل حرية التنقل كاستراتيجية من قبل العاملين في المجال الإنساني لإيصال المساعدات سرًا بالتنسيق مع عدد من الفصائل المحلية والأفراد التابعين لقوات النظام السوري الذين يقبلون التغاضي عن دخول المساعدات إلى مدن معينة في سوريا مقابل الرشاوى.

إن وجود شبكة من المجالس المحلية والخبرة التي اكتسبتها في التعامل مع العواقب الإنسانية للنزاع في سوريا وحالات الطوارئ (مثل جائحة كوفيد-19) هي فرصة لتحديد السكان الأكثر احتياجًا وتوزيع المساعدات. وبالفعل، فإن النظام السوري قد أثبت بالفعل غيابه عن المشاركة في إدارة الشؤون اليومية والعديد من المجالات.

حول البحث

أكثر من عقد من الصراع العنيف ترك ندوباً عميقة على المشهد الاجتماعي والسياسي والجغرافي السوري. البلاد مجزأة إلى أربعة كيانات إدارية وإقليمية، والمجتمعات مقسمة حسب خطوط الصراع. سلط تقريران متوازيان (٢٠٢١، ٢٠٢٢) الضوء على التحديات والفرص أمام سلسلة من الجهات الفاعلة المحلية، ولا سيما المجتمع المدني المحلي، للتخفيف من جائحة كوفيد-١٩ في إطار صراع مجزأ.

ومع ذلك، فإن التحديات العالمية – مثل أزمة اللاجئين السوريين، والتهديد الذي تشكله الجماعات المتطرفة عبر الوطنية، ومؤخراً جائحة كوفيد-١٩ – لا تتوقف عند الحدود. لا تعمل "الشظايا" المحددة في عزلة تامة وهي في الواقع مرتبطة ببعضها البعض عندما يتعلق الأمر بتداول البضائع، ومنذ مارس 2020، مراقبة جائحة كوفيد-19 والاستجابة لها. وينطبق الشيء نفسه على العلاقات بين سوريا وجيرانها على الرغم من خصخصة وتسييس الحدود الخارجية.

يهدف البحث إلى معالجة هذه المشكلة من خلال تسليط الضوء على عملية التشرذم التفاعلية والمتطورة باستمرار، والنظر في ديناميكيات "إعادة الحدود" (فيجنال، ٢٠١٧: ٨٢٦) أثناء وبعد جائحة كوفيد-١٩. بالإضافة إلى استكشاف ما إذا كان المجتمع الإنساني يمكنه المساهمة في إنشاء "طرق سلام" عبر خطوط الصراع والحدود وكيف يمكن ذلك، يرسم هذا التقرير أيضاً خرائط لشبكة المسؤولية والثقة في عملية التنسيق الإنساني، وتأثير هذه الممارسات على مختلف الجهات الفاعلة في الحوكمة.

أسئلة البحث

- كيف تشكل المساعدات طرق التنقل عبر الكيانات الحاكمة، الأراضي، والسكان في سوريا وبين سوريا وجيرانها؟
- ما هي التحديات والاستراتيجيات للناس داخل سوريا، وكيف يؤثر التشرذم على حقوقهم الإنسانية؟
- كيف يمكن للمجتمع الإنساني الدولي العمل محلياً مع مؤسسات الحكم بحكم الأمر الواقع، الجماعات المسلحة والمجتمع المدني المحلي عندما يكون هناك عدم وجود دولة مركزية تمتلك شرعية؟
- كيف يؤثر عبور المساعدات الإنسانية في سوريا على الشرعية السياسية والسلطة العامة للجهات الفاعلة في الحكم الوطني؟

المنهجية

تم جمع البيانات الواردة في هذا الموجز بين سبتمبر ٢٠٢٢ ومارس ٢٠٢٣ في سوريا – في محافظات شمال حلب وإدلب ودرعا – وفي البلدان المجاورة، ولا سيما العراق والأردن وتركيا. أجرى الباحثون ٨٤ مقابلة مع أعضاء المجتمع المدني الدوليين والمحليين، وأصحاب المصلحة في الحوكمة، والعاملين في المجال الصحي، والأفراد العسكريين. تم إجراء جميع المقابلات شخصياً من قبل مؤلفي الموجز وكذلك من قبل مساعدي الأبحاث الذين لديهم وصول رئيسي إلى بعض أصحاب المصلحة داخل سوريا. حاول الباحثون تقديم عينة تمثيلية من عامة السكان السوريين ضمن اختصاصاتهم، وضمان الإدماج التمثيلي للآراء السياسية (أي داعمين النظام السوري وحكومات المعارضة) والجنس (الذكور: ٦٩.٦٥٪ – الإناث: ٣٠.٣٥٪).

عن المؤلفين

تم إعداد هذا الموجز من قبل جولين بوجوان، الباحثة الرئيسية في البحث-بالتعاون مع باحثين مستقلين داخل سوريا وخارجها، بما في ذلك (حسب الترتيب الأبجدي) مهند الريش، عبد الله الحافي، إياس غري، أيهم عودات.

الشكر والتقدير

هذا البحث مدعوم من قبل منصة أدلة السلام وحل النزاعات (PeaceRep)، بتمويل من المعونة البريطانية من وزارة الخارجية والتنمية البريطانية (FCDO) لصالح البلدان النامية. المعلومات والآراء الواردة في هذا النشر تخص المؤلفين. لا شيء هنا يشكل آراء (FCDO). في حال أي استخدام لهذا العمل، يجب إقرار المؤلفين ومنصة أدلة السلام وحل النزاعات.

(PeaceRep) هو شريك ل (Covid Collective). بدعم من وزارة الخارجية والتنمية البريطانية (FCDO) وبالتنسيق مع معهد دراسات التنمية، (Covid Collective) يجمع خبرات منظمات الشركاء العالميين لتقديم أبحاث سريعة في العلوم الاجتماعية لإثراء عملية صنع القرار بشأن تحديات التنمية المتعلقة بكوفيد-19.

ننقدم بالشكر للشركاء السوريين الذين وافقوا على مشاركة المعلومات ذات الصلة بالبحث مع رغبتهم في عدم الاستشهاد بها مباشرة.

حول (PeaceRep)

(PeaceRep) هو اتحاد بحثي مقره جامعة إدنبرة. يحنث بحثنا على إعادة التفكير في عمليات السلام والانتقال في ضوء متغيرات الصراع، ومتطلبات التضمين المتغيرة، والتغيرات في أنماط التدخل العالمي في عمليات إدارة الصراع والسلام/المصالحة/الانتقال.

يشمل أعضاء التحالف منظمة موارد المصالحة، مركز الثقة والسلام والعلاقات الاجتماعية (جامعة كوفنتري)، الديالكتيك، كلية القانون-ادنبره، مجموعة أبحاث الصراع والتربية في كلية لندن للاقتصاد، مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية IDEAS، مركز مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية للشرق الأوسط، جامعة كوينز بلفاست، جامعة سانت أندروز، جامعة جلاسكو، جامعة ستيرلنغ، مؤسسة السلام العالمي في جامعة تافتس. يتم تمويل PeaceRep من قبل وزارة الخارجية والتنمية البريطانية (FCDO)، المملكة المتحدة.

لمزيد من الأسئلة حول موجز السياسة، يرجى الاتصال بـ Juline Beaujouan على:

J.Beaujouan-Marliere@ed.ac.uk

PeaceRep: منصة أدلة السلام وحل النزاعات

PeaceRep.org | peacerep@ed.ac.uk | Twitter @Peace_Rep_

كلية الحقوق، جامعة إدنبرة، الكلية القديمة، ساوث بريدج، EH8 9YL

© 2023